مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7173
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 12:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق

أ.م.د. سداد مولود سبع(*)
dr.sudadmawlood@gmail.com

الملخص:

تعد قضية الهوية الوطنية والتعايش السلمي احد اهم مداخل الحل للاشكالية التي يمر بها العراق، فبناء الهوية الوطنية على اسس المواطنة واعلاء الولاء للوطن بديلا للولاءات الفرعية مدخلا لحل الازمات السياسية والامنية والاقتصادية التي يعاني منها العراق. الا ان تلك المشكلة معقدة ومركبة وليست وليدة الحاضر بل هي جزء من ارث مرتبط بتاسيس الدولة العراقية منذ العام ١٩٢١، وتاتي اشكالية الهوية الوطنية والتعايش السلمي في ظل ضغط دولي واقليمي يعمل على تفكيك اواصر المجتمع العراقي .

المقدمـــــــــة:

تعد الهوية الوطنية والتعايش السلمي ركنان مهمان في بناء اي دولة، واي خلل فيمها يترك اثاره الواضحة على ذلك البناء، والعراق عاني من اشكالية الهوية الوطنية منذ تاسيس الدولة العراقية ولحد الوقت الحاضر، ونتيجة لاهمية هذين المتغيرين وتاثيرهما الخطير على مستقبل الدول؛ فقد سعى العراق للحفاظ على اركان الدولة العراقية عبر الاستناد الى الوسائل الديمقراطية بعد العام ٢٠٠٣، عبر العمل على بناء مؤسسات ترسي أسس الديمقراطية. لكن وبفعل عدة عوامل داخلية تتمثل بإرث الماضي واسقاطات المرحلة السابقة والازمات التي يعاني منها العراق، وعوامل خارجية تحاول تفتيت العراق كجزء من مشروع

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد.

اكبر يسعى لتفتيت المنطقة العربية، ظلت الهوية الوطنية والتعايش السلمي تحاط بالعديد من عوامل الضغط لاجل تفتيتها وحتى مع اتباع تلك الوسائل بعد العام ٢٠٠٣، الا انها لازالت محاطة بالعديد من عوامل اضعاف الهوية الوطنية متمثلة بضعف المنظومة المجتمعية وانقسامها افقيا وعموديا، وعلى اساس المكونات العرقية والطائفية والدينية والقومية، وامتدت الانقسمات الى داخل المكون ذاته، الامر الذي اوجد اشكالية كبيرة تواجه بناء الهوية الوطنية ومن ثم صعوبة ترسيخ التعايش السلمي. .

وعليه فان إشكالية البحث تنطلق من أن الهوية الوطنية وعلى مدى تاريخ العراق المعاصر لم تتمكن المؤسسات الاجتماعية والثقافية على تعزيزها وبلورتها بالشكل الصحيح وهذا بدوره يتاثر بشكل او باخر بعملية تعزيز التعايش السلمي التي بدات تشهد تراجع في مؤشراتها.

اما فرضية البحث تنطلق من متغيرين متلازمين ولهما انعكاسات مباشرة على مستقبل الدولة العراقية، فعملية بناء الهوية الوطنية يعزز التعايش السلمي، والعكس صحيح فأن إعادة ترسيخ أسس وأركان التعايش السلمي–لاسيما بعد الشرخ الذي لحق بالمجتمع العراقي خلال عامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧–سيفضي الى إعادة بناء الهوية الوطنية العراقية على أسس الولاء للوطن، وتغليب الهوية الوطنية على كل الهويات الفرعية الأخرى. واستجابة لموضوع البحث فقد تم البحث في الاطار النظري للهوية الوطنية، ومن ثم اشكالية الهوية الوطنية في العراق. ومن ثم تعريف التعايش السلمي واهم ركائزه، وسبل تعزيز التعايش السلمي في العراق.

المطلب الاول: الهوية الوطنية (المفهوم والدلالات)

يكتنف مفهوم الهوية عدم الاتفاق على مفهوم واحد بين علماء الاجتماع السياسي، وهذه الإشكالية تصاحب اغلب مفاهيم العلوم الإنسانية، فيرى أليكس ميكشيللي أنها من المفاهيم البالغة الصعوبة والتعقيد والمشكلة، وذلك لانه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته. اما أريك اريكسون فيرى انه على الرغم من انتشار مصطلح الهوية حديثا، الا انه غامض ولا يسبر غوره(١)،ويتأتى مصدر الغموض من تنوع ومستويات ادراك وتفسير المفهوم.

لكن الاختلاف والغموض لم يمنعا من تعريف الهوية بالعودة الى أصول المفهوم في اللغة والاصطلاح. فالهوية بضم الهاء وليس بفتحها مشتقة من الضمير هو، أي الاخر او الغير، وتعود الكلمة العربية في الأصل الى السريانية من القرن الثالث الهجري، ودخلت حقل التداول اللغوي منذ احتكاك العرب مع الغرب الحديث، وبدأ معه طرح سؤال الهوية بحدة في القرن التاسع عشر واخذ يزداد الاهتمام به مع نهاية القرن العشرين على اثر التحولات الكبيرة بتفكك الأيديولوجية القومية وفشل مشروع التحديث وتنامي التوترات الاثنية والدينية والطائفية مع تنامي ظاهرة العولمة وما رافقها من خطاب تعددي سياسي واجتماعي تحت مظلة الديمقراطية وسوء نقل التجربة الغربية الى واقع بلدان عالم الجنوب، الذي ترافق معه تنامي الحركات الأصولية التي اتخذت من خطاب الهوية أداة أيديولوجية لمحاربة التحديث، كذلك تنامى وارتفاع صوت الأقليات في العديد من البلدان العربية على حساب الهوية الوطنية (٢).

والهوية في اللغة تتأتى من الماهية التي تعني ما عليه او ما هو عليه الشيء لتكون هويته وكل ما يمثله، وحيث أن هوية الشيء تحدد او تعرف ماهيته بدلالة تماثل او اختلاف ماهيته مع ماهية او ماهيات أشياء أخرى، وترتب على التعريف بهوية شيء ما وبشكل تلقائي تعريف مقابل ومعاكس بهوية وحقيقة الشيء الاخر المختلف وكل ما يمثله(٣).

اما في اللغة الانكليزية فان الهوية(**identity**)تشير الى مطابقة الشيء ومتماثلته لذاته، وبقاء الشيء كما هو عليه وتحت أي ظروف مختلفة، وتعني أيضا كينونة الذات او الشيء وتميز هذه الذات عن غيرها. والهوية في الفكر الغربي تختلف عن الفكر العربي، على اعتبار ان الهوية في الفكر العربي جاءت نابعة من المجتمع ولا وجود لهوية خارج المجتمع، وان الامة هي وحدها التي تمتلك الهوية سواء كانت جماعة صغيرة او كبيرة بشرط تماثل افرادها في الوجود المجتمعي، واي فرد لا يستطيع ان يستقل عن الجماعة في هذا الإطار. وعلى الخلاف من الهوية في الفكر الغربي التي تتحدد بالفرد أولا ومن ثم اندماجه بالمجتمع كمرحلة ثانية،

بمعنى ان معناه يشتق من الانا، والفرق بين الفكر العربي والغربي يعود الى الابعاد الثقافية العميقة بينهما(٤).

وكاصطلاح فأن الهوية هي عبارة عن حصيلة لمجموعة انساق من العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمته ويصنع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في اطاره هويته بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السوسيو ثقافي بوصفه نظاما مرجعيا على المستوى السلوكي. ويختلط مفهوم الهوية مع مفاهيم عدة تتداخل معه او ترتبط به بعلاقة معينة، وهناك مفاهيم يتداخل استخدامها مع لفظة الهوية ذاته، كمفهوم الانتماء والولاء ومفهوم الذات(٥).

وهنالك من يركز على الجوانب الاجتماعية في تحديده للمفهوم، اذ يرى اليكس ميكشللي الذي يرى في الهوية "منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي". وهذه المنظومة لا يكتب لها الوجود مالم يعطي وحدتها هذا معنى تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها. والاحساس بالهوية هنا مزيج بين المشاعر المادية، ومشاعر الانتماء والتكامل والاحساس بالوجود، وعليه فالهوية ليست شيئاً جامدا وانما حقيقة تتغير وتتطور تبعا لمنطق وعقلية الفرد الذي ينضوي تحت غطائها. ومن هذا تتنوع الهوية بين هوية اثنية تعرف بدلالة الدم واللغة، والتي تعني بطبيعة الحال انتماء الشخص الى منظومة اجتماعية تشترك في ثقافة واحدة(٦). وبذات الاتجاه يقسم برنارد لويس الهويات الأساسية على ثلاثة أنواع، الأولى على أساس رابطة الدم، وتنمو حسب الترتيب التصاعدي من العائلة الى القبيلة الى العشيرة، لتتطور الى القومية الاثنية. والثانية على أساس رابطة المكان وهي تعني هوية القرية او الجوار او المنطقة او الحي، وهذا المكان تطور في الأزمنة الحديثة ليصل الى البلد. والثالثة ترتبط الى حدا ما مع الأولى او الثانية، او كلأيهما والمتمثل بهوية الجماعة الدينية، والتي انقسمت فرعيا الى طوائف ومذاهب(٧). هذه التقسيمات الأساسية للهوية هي في الأصل تعبير عن فعل الانا الجمعي الذي يتعلق بفهم الناس وتصورهم لذاتهم ولما يعتقدوا انه مهم في حياتهم، وتأتي الهوية كصيرورة لتطور الجماعة

البشرية في سياقات ثقافية ذات سمات تراكمية تورث اجتماعيا، لتحدد الملامح الأساسية لأي جماعة بشرية، وليشكل بالنتيجة خصائص محددة لتلك الجماعة البشرية تتخذ مرتبة الأولوية في المعاني والادراك والقيم عن غيرها من الجماعات البشرية(٨). فضلا عن ذلك هنالك تقسيمات وتفصيلات أخرى في توصيف الهوية كالأصل الجغرافي او القومي او اللغة او اللون او طبيعة المعتقد ومضمونه سواء كان مصدره بشريا او غيبيا، وقد تستخدم في تحديد هوية ما عناصر متعددة أساسية وفرعية في أن واحد، وتنقسم العناصر الأساسية والفرعية المستخدمة في تحديد اي هوية إنسانية الى مجموعتين(٩):

- الأولى ترجع الى العناصر الطبيعية والموروثة والثابتة كشكل ولون الجسم.
- الثانية ترجع الى العناصر الاجتماعية والمكتسبة والمتغيرة كالإقليم واللغة والمعتقد واشكال السلوك. والهوية وفقا لهذين التقسمين ليست جامدة ضمن اطر ثابته ومطلقة، بل متحركة ومتغيرة حسب كل مجموعة اجتماعية. وهذا التحليل يقودنا الى حقيقتين أساسيتين هما:
- ان الانسان كائن غير احادي الهوية،بل هو كائن متعدد الهويات، وتعدد الهويات لايعني عدم تفضيله لأحدها على غيرها،واعتقاده أن هذه الهوية تمثله ويعرف بها.
- أن الهويات ذات طبيعة مركبة تحتوي على مجموعة عناصر مشتركة بينها وبين الهويات الأخرى التي يحملها الانسان، وفي إطار هويته الإنسانية يحمل هوية ذكورية، او انثوية او مركبة، ويحمل كذلك هوية جغرافية، او عرقية، او قومية، او سياسية، او طبقية.

ومن ثم فأن تنوع وتقسيم الهويات، وتشكلها عبر صيرورات مجتمعية داخلية وخارجية تفضي في أحيان كثيرة الى شد الأفراد إلى الجماعة الوطنية بوصفها جماعة داخلية تتفاعل ضمن مدى يمتد من الاندماج الكامل، وفي حال فشل الاندماج سيفضي ذلك الى صراع دموي مع الهويات الاجتماعية والفرعية الأخرى. فصور العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الأخرى متنوعة بتنوع الظروف الموضوعية السائدة. فعند توافر الأجواء العقلانية تتكامل هذه

الهويات لتثري حياة الإنسان، وتمده بالاتزان النفسي، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين. ولكن عندما تدخل منطقة الجدل اللاعقلاني تتميز حدود الفصل وتتحول إلى قوالب نمطية وخطوط صراع اجتماعي طويل المدى (١٠)؛ وتبدأ عندها ازمة الهوية الوطنية تهدد الاستقرار المجتمعي، ليمتد الى الاستقرار السياسي في حال فشل المؤسسات السياسية في رأب ذلك الصدع.

والهوية الوطنية بذلك لا تولد خلال لحظة تاريخية معينة بل تولد نتيجة مرحلة تاريخية، ووعي متطور مقترن بوجود دولة او أمة ينشا وينمو في كنفها، لتصبح بذلك الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد المجموعة البشرية ويجعل منها امة وشعب. وبهذا تكتسب بعدا سياسيا مع تطور وانصهار المجتمع، لكونها المحور الرئيس في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحده(١١). واستكمالا لهذا الاتجاه فالهوية الوطنية هي الإحساس بالاندماج والولاء لوطن ما، فالبعض عندما يتناول الهوية وفقا للتقسيم الجغرافي، او المكاني، او العرقي، او القومي كان يبحث في الهويات الفرعية. وان كان العديد من الباحثين ركزوا على أن الانسان متعدد الهويات، لكن ما نحاول الوصول أليه أن الهوية الوطنية هي إحساس جمعي من قبل مجموعة بشرية أزاء انتمائهم لوطنهم (الكيان السياسي)، وهنا نصل الى ان الهوية الوطنية تنشأ في كنف الولاء السياسي وتدخل الثقافة السياسية كمحور مهم في نشأتها. ومن ثم تتبلور وفقا لسياسات النظم الحاكمة، لكون هذه الأخيرة (ولو نظريا على الاقل) ترسي الثقافة السياسية الجامعة عبر سياساتها الاجتماعية المتمثلة بالمساواة بين افراد المجتمع وترسيخ العدالة الاجتماعية بين المواطنين، هذه السياسة إذا ما سارت على نفس الوتيرة باختلاف النظم الحاكمة، تستطيع من خلالها بناء هوية وطنية تمثل هوية ذاك البلد.

وفي محاولة دعم رؤيتنا أعلاه، يفسر الدكتور صادق الأسود هذا الموضوع من زاوية الثقافة السياسية، اذ يرى في استقرار المؤسسات السياسية لأي بلد ووحدته خلال زمن طويل، فهذا مؤشر على استقرار الثقافة السياسية لذلك النظام. وبالعكس من ذلك فعندما يلاحظ أن نظاما سياسيا كان مستقرا، ثم حدثت فيه اعمال عنف سياسي، ناشئة عن صراع

سياسي حاد، فأنه وبدون شك هناك تمزق في الثقافة السياسية لذلك النظام. وهنالك بعض النظم السياسية تعاني أزمات مشروعية وشرعية، ويكتشف انه لا يوجد فيها الحد الادنى من الاتفاق على اساسيات النظام السياسي، وبخط مواز يتبين أن هنالك ثقافات سياسية متصارعة فيما بينها، ولا تستطيع أي منها فرض نفسها وسيطرتها على الثقافات الأخرى(١٢). والثقافات المتصارعة جزء من الهويات الفرعية المتصارعة والرافضة لهوية الدولة او الكيان السياسي التي توجد فيه، وفي حال غياب او ضعف الثقافة السياسية العليا والهوية الوطنية فأن عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي سيكون المشهد الأبرز في تلك الدول، وحتى في ظل سيطرة بعض النظم عن طريق مسك الدولة بقوة السلاح/ بدل قوة القانون، فأن ذلك البلد يبقى ضعيفا يتعرض لتفكك متى ما انهارت السلطة الحاكمة، وتقدم بلدان عالم الجنوب امثلة عديدة على ذلك، ولعل من ابرزها النموذج الليبي بعد اسقاط نظام القذافي في العام ٢٠١١.

المطلب الثاني: إشكالية الهوية الوطنية العراقية

تعود اشكالية الهوية الوطنية العراقية الى مرحلة التاسيس المعاصر لها، فهي (تكوين اجتماعي سياسي جغرافي حديث لا علاقة له بالعراق الاجتماعي والحضاري والجغرافي القديم، وان الشعب العراقي، كأحد اركان هذه الدولة ومكوناتها، تشكل فعليا من جماعات اجتماعية قومية ودينية ومذهبية متعددة ومتنوعة، مما جعل المجتمع العراقي مجتمعا تعدديا متنوعا. وليس تعدد وتنوع مكونات الوجود الاجتماعي مشكلة بحد ذاته؛ طالما ان معظم، ان لم نقل كل، مجتمعات العالم ذات تكوينات متعددة ومتنوعة، لكن مشكلة التعدد والتنوع تكمن في غلبة عوامل الفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع المتعدد المتنوع؛ وبقدر ما أن هذه المشكلة تكمن أيضا في فشل اسلوبي الإدارة المجتمعية او السياسية، أو كليهما معا لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة، بما يخلق حالة سلبية تهدد مقومات استقرار الدولة، وحتى استمرارها ... وإذ تأسست الدولة العراقية بفعل ارادي بريطاني في المقام الأول، فقد عانى ذلك التأسيس من مشكلات انتهت في محصلاتها الى

تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي من المفترض أن تجمع الشعب العراقي)(١٣).

لقد خضع العراق منذ سقوط بغداد عام ١٢٥٨م لقرون من الاحتلال فرضت على العراقيين الطاعة والخضوع وتركتهم مجتمعا ممزقا بثقافة ابوية عشائرية وانقسامات اجتماعية وصراعات سياسية، تركت ترسباتها الواضحة على تشكيل الدولة العراقية في العام ١٩٢١، التي تشكلت من تحالف القوى التقليدية من شيوخ عشائر والاشراف وتجار المدن والوجهاء، فضلا عن كبار الضباط السابقين في الجيش العثماني الذي شكلوا نخبة سياسية غير متجانسة سياسيا مع طبيعة الواقع المتخلف الذي كان يمتاز به المجتمع العراقي آنذاك، على العكس من بلاد الشام التي كان النضج السياسي واضحا فيها. وعلى الرغم من ان أكثرية الشعب العراقي من المسلمين الا أنه لم يكن عامل توحيد بين تكوينات المجتمع العراقي(١٤). بل على العكس ظل العراق محكوم بثنائية القومية – الإسلامية، التي حكمت التوجهات والأفكار والسياسات لنخب العراقية خلال المراحل الماضية منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١، والمنظور القومي أيضا كان /ولازال محكوم بثنائية عربية – كردية، كما ان الجماعات القومية والدينية الأخرى لها رؤى متوازنة أيضا. فلذلك أن العراق المعاصر على الرغم من اغلبيته المسلمة–العربية، الا انه ظل محكوم برؤيا ثنائية مركبة (قومية–دينية/مذهبية) ولم تفلح النظم المتعاقبة في التخفيف من حدة هذه الثنائية المركبة وتعزيز اللحمة الوطنية، التي يكون ركنها الأساس المواطنة القائمة على المساواة بين العراقيين من دون استثناء، اعتمادا على معادلة متوازنة تتكون من المساواة والتي تعني المواطنة، والمساوات هي الوطنية التي تساوي تعزيز الارتباط بالأرض العراقية لتكون شخصية عراقية وطنية(١٥). ويبرر بعض الباحثين العراقيين هذه الثنائيات الى أن العراق الحديث نشا كدولة إقليمية، أي وحدة جغرافية لا تضم شعبا (امة) يبحث عن كيان دولة، بل هي دولة تبحث عن كيان امة(١٦). فعملية بناء الدولة العراقية، استندت على أنها دولة تتأسس على هوية مجتمعية موحدة غير موجودة من قبل وتصنعها صناعة، وليست دولة تتأسس على هوية مجتمعية موحدة موجودة سلفا،

فتكسبها طابعا سياسيا، وتعمل على ترسيخها وتقويتها. ويؤكد هذا الاستنتاج مقولة للملك فيصل الاول في مذكراته: ((انه في اعتقادي، لا يوجد في العراق شعب بعد، بل توجد كتل بشرية خالية من اية فكرة وطنية... لا تجمع بينهم جامعة... فنحن نرى،... ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، وندربه، ونعلمه))، وقد حاول الملك فيل الأول تشكيل هذا الشعب وتوحيده عبر تحقيق شيء معقول من العدالة الاجتماعية والتوازن داخل مؤسسات الدولة، وتوسع قاعدة مشاركة كل العراقيين في المؤسسات الوطنية لتقوية شعورهم بالانتماء الى الدولة بدلا من الانتماءات الفرعية والولاءات الدينية والطائفية، لكن المحاولة توقفت مع اسقاط النظام الملكي في العراق(١٧). وتوقف معها أسس بناء دولة المؤسسات القائمة على مبدا المواطنة والمساواة بين الجميع امام القانون في الحقوق والواجبات، التي كان من شانها أن تعلي من شأن الهوية الوطنية العراقية، على سائر الهويات الفرعية الأخرى، فقد اعاقت الانقلابات العسكرية التي شهدها العراق بعد العام ١٩٥٨، والتي حكمت الواقع العراقي آنذاك، عملية بناء الهوية الوطنية العراقية. فقد أدت تلك الانقلابات الى نتائج وخيمة على البناء المجتمعي للعراق، لكون تلك النخب كانت مؤمنة بالعنف كوسيلة لإدارة التنوع المجتمعي في العراق، ومؤمنة بأيديولوجية شمولية ذات رؤيا أحادية. وبعد العام ١٩٦٨، تم الاتجاه نحو تثبيت العصبيات القبلية والاسرية بمؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية. فحل مفهوم الولاء للحزب بدل الولاء للوطن(١٨).

يأتي هذا بالتزامن مع حقيقة يجب توضيحها، تكمن في ان التوجه نحو الولاءات الفرعية القومية والدينية والمذهبية والقبلية والمناطقية بدون الهوية الوطنية في العراق ليس بالشيء المستحدث، بل هو ارث تاريخي سابق لنشأة الدولة العراقية. والاشكالية تكمن في عدم قدرة الدولة على تجاوزها ببناء هوية وطنية واحدة موحدة تستوعب الهويات الفرعية السابقة لنشوء الدولة العراقية؛ بسبب عوامل الضعف وتصارع الإرادت السياسية التي حكمت الدولة العراقية، لاسيما بعد العام ١٩٥٨. ومن ثم كان بطبيعة الحال أن تواجه الدولة صعوبة كبيرة في ترسيخ الهوية الوطنية(١٩). يأتي هذا في ظل تغيير اجتماعي يتمثل في اختلال المستوى

الطبقي وتغيير وعدم استقرار التقسيمات الطبقية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة في العام ١٩٢١، والتي كان لها دورا في اختلال ميزان المستوى الاجتماعي في العراق، فتغير الطبقة العليا بتغير السلطة الحاكمة تتغير معهم ولاءات الناس المحيطين بهم والمؤيدين لهم، هذا فضلا عن كون أي تغيير في السلطة السياسية يرافقه تغير شبه جذري في النخب العليا، وهذا بدوره ينعكس الى حد ما بصورة مباشرة، وأحيانا بصورة غير مباشرة على تغير ولو جزئي على المستوى الطبقي، وعلى مستوى الولاء. والتغير المفاجئ وغير المتدرج بالطبقات الاجتماعية يكون له ردات فعل عنيفة إزاء تلك التغيرات. وهذا بدروه ينعكس على تراجع/ او الاندفاع نحو ولاءات فرعية أخرى، وظلت حالة المد والجزر في التكوين المجتمعي العراقي تتغير مع التغيرات في السلطة السياسية، وكان بطبيعة الحال ان تترك تلك الترسبات تداعياتها على الهوية الوطنية بسبب تراجع طبقة معينة مقابل علو أخرى، فضلا عما يرافق عملية التراجع والتقدم من اعمال عنف وتصفية تفرض بمجملها واقعا جديد يلقى الرفض والقبول، دون أن يلقى الاتفاق ولو بحد مقبول. ومن ثم فأن عدم الاستقرار المجتمعي كان له دورا في اضعاف الهوية الوطنية(٢٠).

ويمكن اسقاط الاشكالية المنهجية لتعدد الولاءات في العراق الى تفسير الحالة العراقية الذي يفترض التعرف على المستويات الثلاث للهوية الوطنية، فوفقا لما يراها "علي الدين هلال"، والتي تنطلق من المستوى الفردي: أي شعور الشخص بالانتماء الى جماعة او أطار انساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات. والهوية وفقا لهذا المنظور حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية، وهنالك المستوى الثاني الذي يعرف بدلالة "التعبير السياسي الجمعي" أي هوية الفرد تكون عن طريق انتمائه الى التنظيمات والأحزاب والهيئات الشعبية ذات الطابع التطوعي والاختياري، والمستوى الثالث يتجسد في المؤسسات والابنية التي تتشكل عن طريق الحكومة، وهو المستوى الأقرب لواقعنا، فأشكال التعبير عن الهوية لا تفترض بالضرورة التكامل والتلاحق والتفاعل، ففي الواقع نجد أحيان قليله او كثيرة شيء من التضاد، فكلما زادت درجة مأسسة الهوية ضعفت

اصالتها بالرغم من ان هدف المأسسة يبدو في الظاهر او في القصد اطار تأصيل الهوية والتعبير الأفضل عنها وذلك لان كل مأسسة تخدم واحدا من جوانب الهوية على حساب جانب اخر. ومن ثم فأن علو مأسسة هوية ما على حساب هوية أخرى يفسر لنا الانحرافات البنيوية التي يتعرض لها المجتمع العراقي لينذر الهوية الام بخطر كبير، قد يفضي الى الانكسار او التجزؤ. مما أخل بموازين التناغم والتعايش بين شرائح المجتمع العراقي. مما جاوز مستلزمات القدرة على التحدي والذي يقتضي توفر مستوى من الوعي القادر على إدراك محركات الوضع الراهن(٢١). ونتيجة لهذا التفسير فان مأسسة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، كانت المشهد الحاضر بقوة في الواقع المجتمعي والسياسي في العراق، وحتى مع التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣، الذي لم يوفر الضمانة الكافية لتعزيز الهوية الوطنية بسبب وجود المتغير الأمريكي، والمتغير الإقليمي، والعوامل الداخلية. التي كان الفاعل الأكبر فيها الولايات المتحدة التي اندفعت نحو تحقيق مصالحها الانية والبعيدة المدى، والتي تقع ضمن أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط(٢٢). والذي اخذ التشظي في رسم صورة العراق وتكويناته لا يشمل تقسيماته الثلاث الرئيسة، بل اخذ التقسيم يشمل تكوينات واقليات أخرى، مثل التركمان والكلدو–اشوريين وغيرهم، فضلا عن الأديان الصغيرة كاليزيدية والصابئة، ورسمت صورة العراق الجديد بعد العام ٢٠٠٣، على أساس التقسيمات او(المكونات) لم يكن على أساس ضمان والمواطنة والمساواة وعدم التمييز، بل من باب التباعد والتناقض والتناحر (والذي جاء تطبيقا لرؤية الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق). وعلى الرغم من ان هذا التنوع كان من الممكن ان يكون مصدرا للأثراء والقوة واجماع العراقيين على مدى تاريخيه السابق والمعاصر، فأن ضمان وصيانة حقوق الجميع مسالة اساسية، ولا يمكن تجاوزها وفقا لمعايير حقوق الانسان. لكن ما ارادته الإرادة الغربية ممثلة بالولايات المتحدة الامريكية استهدف غرس قيم معينه ليس الغرض منها الحفاظ على حقوق الجميع بقدر ما كان الغرض منها تعزيز الهويات الفرعية (٢٣). فضلا عن مساهمتها في اشعال الفتنه الطائفية وتعميق المفاهيم السالبة للهوية الوطنية، وياتي تاكيد

بول بريمر عن مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية عن اشعال الفتنه الطائفية دليلا قاطعا عن ذلك الدور وعبر عدد وسائل دستورية وسياسية. ولعل هذا ما يبرر ما شهده العراق من نقطة تحول في تصعيد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية بتشجيع من مؤسسات رسمية في دول غربية، وبالذات الولايات المتحدة عبر مراكز ابحاثها ووسائل اعلامها(٢٤)، لاسيما وان البيئة الداخلية العراقية قبل العام٢٠٠٣ كانت مهياة لهذا التحول بسبب الشرخ المجتمعي الذي عانى منه المجتمع العراقي طويلا.

مجمل تلك الظروف قادت العراق المعاصر ذا الموروث العلماني الحديث إلى تفكك بشكل متدرج بفعل سياسات السلطات الحاكمة وبشكل أضر ببنية الدولة العراقية الناشئة، وحل محله خليط من الحزب والقبيلة والدين والنفط والشرطة السرية، عبر سياسة الخوف، وسياسة السلطة الابوية، وسياسة استغلال المقدسات وتوظيفها، واستكمل النظام الشمولي دورة حياته بإنتاج نقيضه على نحو متزايد، فقد شرع ببناء مؤسسات لا شخصية، غير انه انتهى به الامر الى شخصنة السلطة(٢٥). ومن ثم فان المسار الديمقراطي والعملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ كان لابد لها ان تتاثر وتتعرض للعديد من الازمات ذات التاثير المباشر على الهوية الوطنية والتي يمكن اجمالها بالاتي:

١- تقدم المشروع الرسمي لاعادة بناء الدولة العراقية المدنية، لكنه واجه ضعف بالادوات والاليات المستخدمة، وذلك لان بناء دولة القانون يقضي الحد من دور المجتمع الاهلي والعصيبات القومية والدينية.

٢- جاءت التعددية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ بتطور كبير في الحياة الحزبية التي غابت عن العراق منذ العام ١٩٥٨، الا انها تحولت في احيان كثيرة انعكاسا للتقسيمات الدينية والقومية.

الاشكالية الاخرى التي ساهمت بتشظي الهوية الوطنية تمثلت بالديمقراطية التوافقية، التي مهدت لاجواء اتسمت في احيان كثيرة بطابع الصراع السياسي والذي اوجد عنف ذا ابعاد متعددة(٢٦).

المطلب الثالث: سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق

أولا: التعايش السلمي (المفهوم والاسس والركائز)

يعود مفهوم التعايش (coexistence) في اللغة مشتق من كلمة تعايشوا، أيَ عاشوا على الالفة والمودة، وعَايَشَة بمعنى عاش معه، والعيش معناه الحياة. والتعايش يقصد به التفاعلات الثابتة وطويلة الأمد بين نوعين او أكثر من الأنواع الحية(٢٧). والتعايش ضرورة من ضرورات تكوين الجماعة الإنسانية التي تكون أي مجتمع، وهي تعني قبول العيش مع الاخر(المختلف) دون اقصاء او اكراه او تسلط، وفقا الى قاعدة التباين والاختلاف الإنساني. والتعايش أيضا ضرورة من ضرورات تكوين الجماعة السياسية المكونة للدولة، ويقصد به هنا: الإقرار بالتعددية كنظام يحترم الرأي الاخر ويصون الحقوق ويضمن المساواة بين المواطنين، لكون التنوع الديني والطائفي والقومي هو القاعدة، ولا وجود لأية دولة دون تنوع فيها(٢٨).

كذلك يقصد بالتعايش تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الاخر، والسمة البارزة فيه وجود علاقة يعترف الاخر بوجوده. اذ لا يكفي أن يشعر الناس بانتمائهم للدولة الا إذا كانوا يشعرون بأن الاخرين ينتمون اليها، وكل هؤلاء الاخرين يشعرون بأن الجميع ينتمون اليها أيضا، ومن ثم لابد من وجود إدراك مشترك بوجود الاخر، وان الاخر وجوده مقترن بوجودنا والعكس صحيح(٢٩).

ويرى البعض ان التعايش يعني وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها اراء البعض وتذوب الخلافات والاختلافات القائمة فيما بينها بعيدا عن مبدا (التسقيط، والتهميش، والتسلط والاحادية والقهر، والعنف) عبر الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه، والتعايش السلمي يستطيع تجاوز الخلافات الفكرية والسياسية والمجتمعية والأيديولوجية متى ما تأسس على اركان صحيحيه(٣٠). وعليه يستند التعايش السلمي على أربعة أسس رئيسية، هي(٣١): –

- الأساس الأول يكمن في الإرادة الحرة المشتركة النابعة من رغبة الذات في التعايش، وليس مفروضة تحت أي ضغط، او مرهونة باي شرط.
- الاتفاق على الأهداف والغايات لكي يحقق التعايش أهدافه المرجوة، من خلال ضمان تحقيق المصالح العليا للمجموعة البشرية المنضوية في اطاره.
- الاتفاق على التعاون والعمل المشترك لأجل تحقيق الغايات والاهداف المتفق عليها بين الأطراف الراغبة في التعايش ضمن مظلة الدولة او كيان سياسي او اجتماعي.
- صيانة التعايش السلمي والحفاظ على بقائه يكمن في تأطيره بسور من الاحترام المتبادل، والثقة المتبادلة، لضمان عدم انحراف مسار التعايش عن الاهداف المرسومة له.

ولإنجاح عملية التعايش السلمي وفقا للأسس الأربعة أعلاه، يقتضي العمل على تفعيل ركنين اساسين هما: ثقافة الحوار، والتسامح/ او الصفح. فالحوار يعد ضرورة مهمة لإرساء التعايش السلمي والذي يحقق بدوره السلم الأهلي؛ لكون الحوار يستند على حوار مع الافراد والجماعات والنخب، او مع الكل. ولا يكتب للحوار النجاح ما لم يكن شاملاً ومتنوع الاتجاهات بمعنى انه يجري على المستوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والعرقي، والديني، والقومية. وأحيانا تتسع اتجاهاته افقيا ليضم المؤسسات بمستوييها الرسمي وغير الرسمي. ويرى العديد من الباحثين ان الحوار يكتسب أهميته من ديننا الحنيف، كونه أصل ثابت في الحضارة الإسلامية، والذي يجعل من السهولة ان تعيد احيائه اجتماعيا وسياسيا كونه ركيزة مهمة لإرساء التعايش السلمي، لاسيما وان التعايش السلمي يتطلب لإنجاحه الاحترام المتبادل، والانصاف والعدل بين كافة المجموعات البشرية التي يراد لها التعايش معا، وهذا بدوره يفضي الى نبذ التعصب والكراهية. وهذا لن يتم دون إرساء الركيزة الثانية التسامح والذي يقصد به الاعتراف الرسمي والجوهري بحقوق الاخرين الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا لن يتأتى الا في حالة التسليم التام بالحقوق الإنسانية المتساوية

للجميع بغض النظر عن انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات واخلاق متباينة، بل وحتى لعقائد دينية مختلفة(٣٢).

ويتضح من خلال البحث في مفهوم التعايش ومتطلبات تأسيسها في أي مجتمع، طبيعة العلاقة بين الهوية الوطنية والتعايش السلمي، والتي يمكن رصد اهم عرى الارتباط من خلال البحث في اسباب الفشل المتمثلة في (٣٣): –

- غياب الهوية الوطنية يفضي الى تغييب التعايش السلمي، وتغييب الهوية الوطنية عندما يفشل مشروع الدولة بفعل فشلها في الاعتراف بمواطنيها وحمايتها لهم، وعدم الاعتراف بمواطنيها ينم عن الاستبداد وغياب مبدا المواطنة.
- السبب في الفشل بإنتاج الدولة يكمن في الفشل بإنتاج المجتمع الوطني وليس الإنساني فحسب، فالمجتمع الوطني مجتمع الدولة وليس مجتمع الجماعة الإنسانية (مجتمع الجماعة العرقية او الطائفية).
- فشل المجتمع الوطني بإنتاج ذاته على أساس المواطنة والعدالة والمساواة والتعايش السلمي، سيبقي على مجتمع تقليدي في بنيته وثقافته وولائه للجماعات الفرعية، بدل الولاء للوطن.
- التحدي الأخير الذي يجابه التعايش السلمي هو الفشل في انتاج الهوية الوطنية، والذي هو مسؤولية جماعية بين الدولة والمؤسسات غير الرسمية والنخب المثقفة.

ثانيا: وسائل تعزيز التعايش السلمي في العراق

تعد الهوية الوطنية تعبيرا عن العيش المشترك او الإحساس بالانتماء المشترك وهو صورة عن التجانس القيمي بين الجماعة الاجتماعية، فالتجانس الوطني يتطلب الإحساس بالانتماء المشترك بين جميع المجتمع، وهذا لا ينشا الا في ظل وجود تعايش سلمي بين شرائح المجتمع. والعيش المشترك يستند على احترام التعددية بكل أنواعها، ومن ثم فأن العراق امام تحدي مهم وهو ترسيخ الهوية الوطنية واعلائها على الهويات الفرعية، وهذا بحد ذاته يعد تحدي

يواجه التعايش السلمي في العراق. وعليه يجب ترسيخ مبادئ أساسية من شانها تعزيز التعايش السلمي في العراق، ومنها(٣٤): –

- حسم مسالة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى أسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين من خلال بحثها بالنقاط المشتركة التي يمكن توظيفها بما يخدم هوية العراق وإمكانية التعايش فيه، بعد الازمات التي تعرض لها، لاسيما بعد ازمة عامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧.
- التأكيد على احترام حقوق المواطن، والمساواة بين الجميع امام القانون.
- نشر ثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية، وعلى كافة الصعد السياسية، والفكرية، والمجتمعية.

في ضوء تلك المبادئ يجب التعريج على إشكالية مفصلية تعيق التعايش السلمي في العراق، تتعلق بالتعايش السياسي أكثر مما تتعلق بالتعايش المجتمعي، اذ ان الانفلات الصارخ والحاد للهويات الفرعية بعد عام ٢٠٠٣، لا يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش مجتمعيا بقدر ما يمكن ان نعزوه لعدم التعايش السياسي من ناحية ولعدم تحقيق الاندماج الحقيقي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي من جهة. على الرغم من ان التعايش الثقافي والاجتماعي في العراق موجود منذ زمن بعيد، الا ان ما يفتقر اليه العراق هو التعايش السياسي. والدليل على هذا التفسير مساحة التعايش الواسعة في المجتمع العراقي سواء دينيا ام طائفيا ام قوميا وربما حالات المصاهرة العديدة بين هذا التنوع المجتمعي، فضلا عن التجاور المكاني لمعابد غير المسلمين، الى جانب جوامع المسلمين دلالة واضحة وبارزة على التجانس المجتمعي، وهذا دليل على سعة التداخل والتسامح والتعايش وتقبل الاخر، لاسيما حين تقوم بينهم مصالح مادية، اذ أن تلك المصالح والمنافع تسهم في فعل الاندماج بين هذا التنوع والتعدد والذي يمكن للفرد والجماعة التعرف الى نفسها في العلاقة مع الاخرين، فالإنسان لا يتخلى بسهولة عن روابطه الطبيعية والاولية الا حين تتولد مصالح جديدة تربطه بأنساق اجتماعية اعلى من البنى الأولية وابعد مدى من المصالح التي تنشأ في كنف تلك الروابط والبنى الأولية. ويتم وفق

هذا التحليل تحويل البنى التقليدية والولاء لها الى علاقات مدنية تقوم على المنافع الاقتصادية باتجاه تعميق تشابك المصالح بين أبناء الوطن الواحد(٣٥). لكن ما حصل في العراق ارتداد عكسي في حالات التعايش المجتمعي، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل ان السياسة اخذت في بعض الاحيان تلك الهويات واجهة لتمرير أهدافها، يتزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية واعاقة التعايش السلمي مع مخطط خارجي يسعى الى إعاقة أي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق بتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على مشترك وحيد يجمع العراقيين وهو الهوية الوطنية.

الى جانب ذلك يبقى المتغير الخارجي (الاقليمي والدولي) مهددا للتعايش السلمي "وكما ذكرنا سابقا" عبر عدة وسائل، منها تحديدها لهوية أجزاء من المجتمع العراقي والتعامل معه على أساس شبه منفصل عن باقي المجتمع العراقي، من خلال التعامل بدلالة القومية مع اغفال الانتماء الديني والمذهبي، ومن ثم التعامل مع القومية الأكبر في العراق على أساس المذهب والدين واغفال العديد من المشتركات؛ والهدف من تعزيز وترسيخ تلك التقسيمات من قبل القوى الخارجية يرجع الى محاولة خلق صراعات داخلية تعيق توحيد الصف الوطني العراقي ومنع بقاء العراق قويا وموحدا. كذلك جعل من الانقسام والصراع بين الهويات الفرعية في العراق مدخلا لتحالف هذه الهويات مع القوى الدولية والإقليمية تمهيدا لتدخل هذه القوى في الشأن العراقي بأشكال مختلفة واهداف متنوعة(٣٦). وتاتي الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة تلك القوى الخارجية، فقد حصرت اهدافها بقضية محورية تمثلت بهندسة الفتن، ومحاولة تدمير وتمزيق العراق عبر مدخل تعكير السلم الاهلي؛ وتبلور هذا الخيار الوسائلي الامريكي الجديد (خيار تفجير الاوضاع الداخلية وتهرئتها) لكونه الخيار الاقل كلفة ماديا وسياسيا، والاكثر فاعلية في مضمار التفتيت والاستنزاف الداخلي وهو جزء من استراتيجيتها الكولونيالية المتجددة(٣٧).

ياتي العامل الخارجي في ظل نسق قيمي مبني على اساس التبعية الثقافية للخارج، الذي يضعف بدوره من قيم الولاء والهوية الوطنية، فضلا عن هيمنة السلطة الابوية داخل المجتمع

العراقي –شانه شان باقي المجتمعات العربية– وهنا يصطدم اواصر التعايش السلمي والهوية الوطنية بالولاء للعائلة، والقبيلة، والعشيرة على حساب الولاء للوطن. ومن ثم اذا ما اريد اعلاء قيم الهوية الوطنية يجب الحفاظ على وحدة العراق بكل نسيجه الاجتماعي؛ لان قوة العراق تكمن بأهمية التنوع الاثني والديني والمذهبي والقومي، فهو مصدرا للثراء والقوة وليس مصدرا للضعف. لكن شرط الحفاظ على هذا الثراء، يتم من خلال الاعتراف باهمية التنوع واحترام كل تكويانته وعدم تكرار ارث الماضي والحاضر، ارث انفصال الامة عن الدولة، وبتعبير أكثر دقة عن الحكومة(٣٨).

تبقى هناك مجموعة من الاليات الوظيفية التي نطمح الى اعتمادها لتعزيز التعايش السلمي وإعادة بناء الهوية الوطنية العراقية على الأسس الصحيحة يكون ممكناً اذا ما اعتمدنا على مجموعة اليات لذلك، وهي(٣٩): –

- نشر ثقافة التسامح وترسيخ قيم الديمقراطية وفقا لخصوصية العراق.
- تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع، لتعزيز اواصر التعايش السلمي والتي من شانها الاسهام باعلاء الاحساس باهمية الهوية الوطنية والتعايش السلمي كحل لمشكلات البيئة الداخلية للعراق.
- إعادة المكانة والقيمة والكرامة للمواطن العراقي، لاسيما بعد المعاناة الطويلة التي شهدها المواطن العراقي خلال المراحل السابقة.
- احتواء خطر الطائفية السياسية، التي تراهن عليها القوى الخارجية في محاولة لتفتيت الهوية الوطنية العراقية، وتفكيك أواصر التعايش السلمي بالمحصلة.

الخاتمة: –

يمثل الاطار النظري الاساس والمرتكز الذي ينطلق منه الباحثين لتحديد الاطر للواقع العملي، وبما ان العراق يمر بازمة مجتمعية وسياسية تتمثل بازمة الهوية الوطنية ومعوقات التعايش السلمي، فانه كان لإزاما تقديم اطارا نظريا يوضح مفهوم الهوية الوطنية وحدودها

عبر تقديم اكثر من مصطلح يحدد المفهوم بحدود الجغرافية او القومية او الدين، ليتسع وصف الهوية الوطنية بالجماعة البشرية التي تشترك بمجموعة عناصر تنصهر بداخلها لتبني امة.

ولعل العراق اليوم بحاجة الى التحديد الواسع لمفهوم الهوية الوطنية لكي يتم احتواء هذا التنوع الديني والقومي، والطائفي والقبلي، ومحاولة تجاوز الثنائيات التي ظلت تحكمه طوال المدة السابقة منذ تاسيس الدولة العراقية المعاصر ولحد الوقت الحاضر، مع الاقرار باختلاف الاسباب والوسائل والمتغيرات الدافعة. فالخضوع لنظام شمولي يجعل من عملية بناء الهوية الوطنية امر مستحيلا، والتعايش السلمي يكون مفروض، وبالتالي فان ركائز الدولة تكون ضعيفة ومستندة على اسس قوة السلطة وليس قوة الدولة.

وبعد التغيير السياسي في العام ٢٠٠٣، بدا العراق بترسيخ مؤسسات ديمقراطية تعمل على ترسيخ الحرية السياسية والفكرية والثقافية الا انها اصطدمت بالعديد من المعوقات تاتي في مقدمتها الازمة المجتمعية المتده منذ تاسيس الدولة العراقية ولحد الان وما رافقها من بناء مشوه للبنية الاجتماعية العراقية، عبر فشل الادارات السابقة في صهر الهويات الفرعية لصالح الهوية الوطنية. ياتي هذا في ظل تحول مفصلي يكمن في اعلاء الهويات الفرعية بدعم خارجي يسعى لتعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ليس في العراق فحسب بل في المنطقة العربية ككل، فضلا عن اثارة الازمات الداخلية في محاولة لاشغال النخب والمجتمع بازمات داخلية، بدل الاهتمام ببناء الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي الذي من شانه ان يعمل على اعادة بناء الدولة العراقية.

وعلى الرغم من تلك الازمات فانه لازالت مؤتمرات المصالحة الوطنية ودعوات التعايش السلمي والسلم الاهلي حاضرة لدى العديد من السياسيين والمفكرين، واستنادا لتلك الرؤى فان الامل بإعادة بناء الهوية الوطنية استنادا على اساس تعزيز التعايش السلمي، المحور الاساس لا فكارنا وبحوثنا لحين تجاوز تلك الازمات.

National identity and the promotion of peaceful coexistence in Iraq

DR.Sudad mawlood sabe

Abstract:

The issue of national identity and peaceful coexistence is one of the most important solutions to the problematic situation in Iraq. Building national identity on the basis of citizenship and loyalty to the homeland is an alternative to sub-allegiances as an approach to solve political, security and economic crises in Iraq. But this problem is complex and complex and not the result of the present, but part of the legacy associated with the establishment of the Iraqi state since 1921, and comes the problem of national identity and peaceful coexistence under the pressure of international and regional works to dismantle the bonds of Iraqi society.

المصادر والهوامش:

١) د. علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق..الاصول والحلول، في ندوة "التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق"، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٣.

٢) د. ماجد محي عبد العباس، د.داود مراد الداودي، الواقع اعراقي في ظل أزمتي المواطنة والهوية، في مؤتمر (التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص٢١١.

٣) د. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

٤) سعدي إبراهيم حسن، الفدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية" من يوقف النار قبل أن تحرق العراق؟"، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، بلا تاريخ، ص٤٦-٤٧.

٥) د. ثناء محمد صالح عبد الرحيم، قراءات في علم الاجتماع السياسي رؤيا استشرافية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص٣٥.

٦) سعدي إبراهيم حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

٧) برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، ترجمة: حسن كامل بحري، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٠-١١.

٨) د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٩٩.

٩) د. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.

١٠) احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٧.

١١) د. هيفاء احمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، بغداد، تموز/٢٠١٢، ص٢.

١٢) د. صادق الأسود، علم الاجماع السياسي اسسه وابعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٣٤٣.

١٣) نقلا عن: -علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، من كتاب (الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، تحرير وتقديم: رياض زكي قاسم، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٠٠.

١٤) د. ماجد محي عبد العباس، د. داود مراد الداودي، مصدر سبق ذكره، ص٢١١-٢١٢.

١٥) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، جدل الوحدة والقطبية في عراق ما بعد الاحتلال، مجلة اراء، العدد(٤٦)، مركز الخليج للأبحاث، يوليو/٢٠٠٨، ص٩٣.

١٦) فالح عبد الجبار، العمامة والافندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة: أمجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٠.

١٧) نقلا عن: –علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، من كتاب (الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٢–٣٠٣.

١٨) د. حميد فاضل حسن، الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر .. الاسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٩)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني/٢٠١٥، ص٦٠.

١٩) علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، من كتاب (الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

٢٠) لمزيد من التفاصيل: مجموعة باحثين، المجتمع العراقي–حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩–٩١.

٢١) د. ثناء مُحَمَّد صالح عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص٣٧–٣٨.

٢٢) د. حميد فاضل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٢٣) عبد الحسين شعبان، صراع ام جدل الهويات في العراق؟، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٦٩)، بيروت، تشرين الثاني/٢٠٠٩، ص ١٤٥.

٢٤) لمزيد من التفاصيل ينظر في هذا:– احمد يوسف احمد، مدخل الى قراءة اجمالية في المشهد العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٤٣)، بيروت، كانون الثاني/٢٠١٦، ص ٤٩.

٢٥) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

٢٦) لمزيد من التفاصيل ينظر : علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، من كتاب (الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، مصدر سبق ذكره، ٣١٠–٣١١.

٢٧) د. طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، في مؤتمر (التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل)، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص ١٣٣–١٣٤.

٢٨) حسين درويش العادلي، التعايش والهوية الوطنية، مجلة المواطنة والتعايش، العدد(٨)، مركز وطن للدراسات، بغداد، كانون الثاني/٢٠٠٩، ص٥.

٢٩) د.وليد سالم مُحَمَّد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، ندوة(سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٩٤.

٣٠) د. طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤.

٣١) د. اسراء علاء الدين نوري، د. حازم صباح حميد، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد ٢٠٠٣، في مؤتمر (التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل)، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص٢٧٨–٢٧٩.

٣٢) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، السلم الوطني(المدني) دراسة اجتماعية سياسية، عالم الحكمة، العدد(٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٧٣–٧٤، ٢٦.

٣٣) حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره، ص٥–٧.

٣٤) ينظر في هذا:– د. وليد سالم مُحَمَّد، مصدر سبق ذكره،ص ١١٠– ١١٥. كذلك: حمزة حامد مطلك، التنوع ...والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز انماء للبحوث والدراسات، العدد السابع، تموز/٢٠١٣، ص١.

٣٥) د. وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

٣٦) د. علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق..الاصول والحلول، في ندوة "التعليم وتعزيز الهوية الوطنية...، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢١.

٣٧) عبد الاله بلقزيز، اليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٤٣)، بيروت، كانون الثاني/٢٠١٦، ص ٧٥.

٣٨) فالح عبد الجبار، الدين والاثنية والتوجهات الأيديولوجية في اعراق: من الصراع الى التكامل، سلسلة محاضرات الامارات ٨٤، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٢٦.

٣٩) ينظر في هذا:- د. هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤. كذلك ينظر في ذات الموضوع:- محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٢-١٤٧.